مكاتب الاستقدام السعودية تدفع بمقترحات تتضمن حقوق العمالة الفلبينية

الرياض-البلاد

دفع مستثمرون في قطاع مكاتب الاستقدام بعدد من المقترحات تتعلق بضمان وحفظ حقوق أصحاب العمل والعمالة الفلبينية، وشددوا على ضرورة إيجاد آلية لحل الخلافات التي تحدث بين الطرفين وفقاً للشروط المنصوص عليها في عقد العمل.

وأكد المستثمرون خلال لقائهم مع ممثلة القطاع الخاص الفلبيني السيدة إسترليتا هيزون والوفد المرافق لها مساء أمس الأول بغرفة الرياض على أهمية الموافقة على تسجيل مكاتب الاستقدام الجديدة لدى مكتب العمل الفلبيني بالرياض (بولو) دون اشتراط عدد محدد من العقود وعدم إيقاف التعامل مع المكاتب لمجرد الشكاوى العادية وإبلاغ الغرفة بالمكاتب الفلبينية غير الملتزمة بالضوابط لضمان عدم التعامل معها.

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الأعمال السعودي الفلبيني وعضو لجنة مكاتب الاستقدام بغرفة الرياض الاستاذ وليد السويدان على أهمية بحث كل القضايا التي تهم قطاع الاستقدام فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه استقدام العمالة الفلبينية وما يفرض من ضوابط، مؤكداً اهمية التشاور حول مختلف القضايا لضمان حقوق كافة الأطراف ، معتبرا أن التعاون والتنسيق بين الجانبين مهم لجهة أنه يساعد في الوصول لحلول تساعد على ضمان استمرار استقدام العمالة الفلبينية والعمل على حل المشكلات التي تواجههم، مشيداً بزيارة الوفد لمقر الغرفة والحرص على لقاء أصحاب مكاتب الاستقدام والاستماع لما يجابههم من مشكلات.

من جانبها أكدت السيدة إسترليتا حرص حكومة بلادها على تذليل كافة العقبات التي تواجه استقدام العمالة للمملكة، مشيرة في هذا الجانب إلى صدور عدد من التنظيمات الجديدة التي تتعلق باستقدام العمالة الفلبينية، موضحة أنها تصب في مصلحة كافة الأطراف وضمان حقوقهم ، وقالت إنهم حريصون على حل المشاكل التي تواجه العمالة، مبينة أن العمالة الفلبينية تتميز بمهارات وقدرات وخبرة اكتسبتها من خلال البرامج التدريبية التي تخضع لها قبل السفر خارجيًا، وأضافت أنهم على استعداد لتلبية حاجة المملكة من العمالة في مختلف المجالات مشيدة في هذا الجانب بما أعلنته المملكة من برامج اقتصادية وتطويرية، مؤكدة أن الفلبين قادرة على توفير العمالة الماهرة التي تساعد في تنفيذ هذه البرامج.

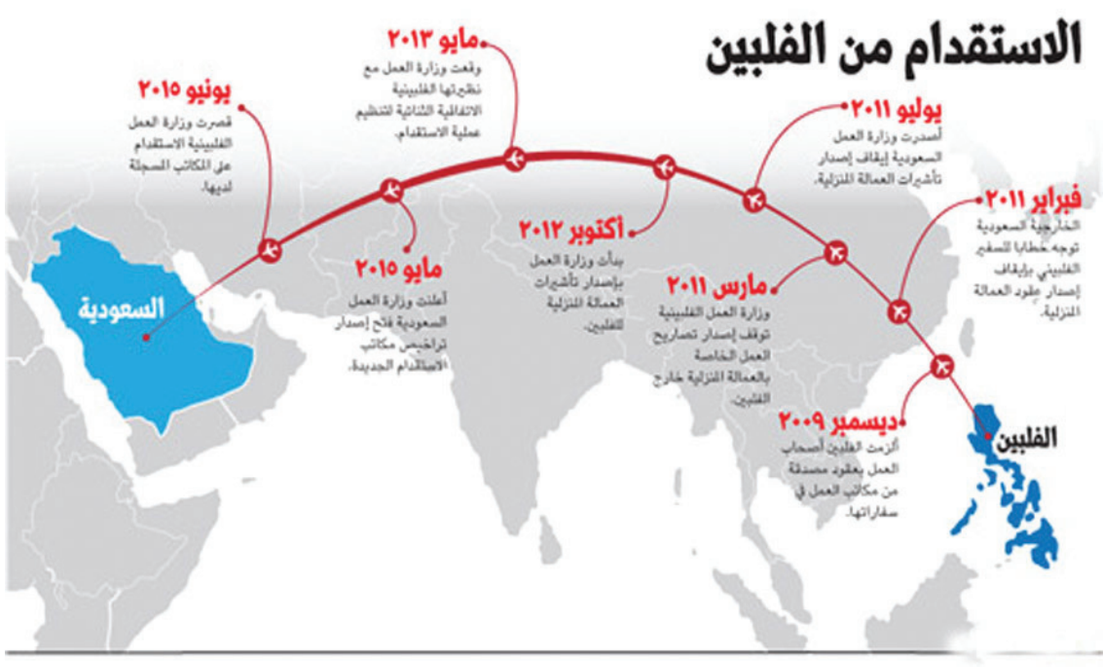

اكتشاف ثغرة جديدة تهدد «١٠٠» مليون سيارة فولكس فاجن

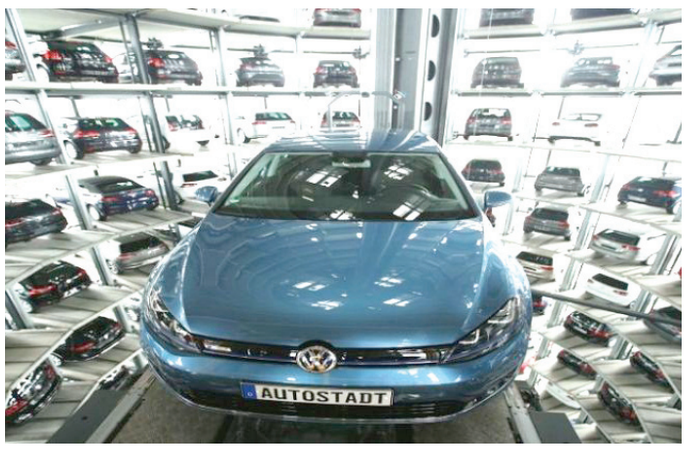

برلين - وكالات

اكتشف خبراء من جامعة برمنغهام البريطانية ثغرة جديدة في النظام القفل الإلكتروني لسيارات "فولكس فاغن"، الأمر الذي سيسهل عملية فتح أقفال أبواب السيارات التي تنتجها هذه العلامة التجارية .

وقال العلماء أنهم استعانوا بجهاز خاص تمت برمجته بعناية لاكتشاف الثغرة الموجودة في سيارات "فولكس فاغن" وفتح أقفال أبواب ذلك النوع من السيارات، مشيرين إلى أن التكلفة الإجمالية لمكونات هذا الجهاز لا تتجاوز ٥٠ دولارا.

وأكد الخبراء أنهم تمكنوا من توليد إشارات خاصة بفتح الأبواب أي نموذج من سيارات العلامة التجارية الألمانية "فولكس فاغن" التي تم تصنيعها بداية من عام ١٩٩٥، بمساعدة هذا الجهاز الذي تم ابتكاره خصيصا لهذه المهمة .

واستثنى الخبراء سيارات "فولكس فاغن جولف" التي تنتمي إلى الجيل السابع والنماذج الأخرى المبنية على منصة "MQB" من احتمال وجود هذه الثغرة في نظام القفل الإلكتروني الخاص بها، كون تصاميمها الأصلية الخاصة بنظام القفل الإلكتروني فريدة من نوعها ويصعب اختراقها.

السوق المالية : (نافذ) قلص مدة تنفيذ الأوامر القضائية ٨٠٪

الرياض . البلاد

كشفت هيئة السوق المالية أن نظام الربط الإلكتروني "نافذ" بين الهيئة ووزارة العدل قلص متوسط مدة تنفيذ الأوامر القضائية بنسبة تصل إلى ٨٥ في المائة حيث كان يستغرق تنفيذ الأوامر القضائية قبل العمل بالنظام الإلكتروني ٢٠-٢٥ يوم عمل في حين يتم تنفيذ الأوامر القضائية خلال ٣-٥ أيام عمل خلال النظام.

ويهدف النظام الآلي الذي طورته الهيئة إلى تمكين قضاة التنفيذ من تنفيذ الأوامر القضائية عبر مسار إلكتروني يربط وزارة العدل مع الهيئة، ويمكن قضاة التنفيذ من تنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بالإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ على الأوراق المالية والأموال بشكل آلي تسريعا لوتيرة تنفيذ الأحكام وعدم تأخر تنفيذها.

يشار إلى أنه تم الربط إلكترونياً بين الهيئة و دوائر التنفيذ والأشخاص المرخص لهم و شركة السوق المالية السعودية (تداول) مطلع عام ٢٠١٦م، وتم التدشين الرسمي خلال شهر رمضان المبارك، في حين تم إيقاف استقبال الأوامر القضائية الورقية الواردة من دوائر التنفيذ ابتداءً من السادس من شوال للعام ١٤٣٧هـ الموافق ١١ يوليه ٢٠١٦.

ومنذ إطلاق النظام مطلع هذا العام الميلادي حتى نهاية شهر يوليه، بلغ إجمالي الأوامر القضائية الإلكترونية الواردة للهيئة من دوائر التنفيذ ٣٦،٦٥٧ أمر قضائي إلكتروني، وتشير البيانات إلى أن البرنامج ساهم في انخفاض معدل المعاملات الورقية الواردة للهيئة والمتعلقة بالأوامر القضائية بنسبة ٧٥ في المائة، كما انخفض معدل المعاملات الورقية الصادرة من الهيئة والمتعلقة بالأوامر القضائية بنسبة ٨٠ في المائة.

انخفاض معدل البطالة في نيوزيلندا

ويلنغتون - واس

أعلن وزير التجارة النيوزيلندي عن إنخفاض معدل البطالة في بلاده وقال في بيان أصدره أمس أن بيانات رسمية من مكتب الاحصاءات النيوزيلندي أظهرت أن معدل البطالة النيوزيلندي انخفض أكثر من المتوقع في الربع السابق وأضاف : أن معدل البطالة انخفض إلى التعدل الموسمي وقدره ٥,١٪ من ٥,٧٪ في الربع الذي قبله.

يذكر أن خبراء المال كانوا قد توقعوا انخفاض معدل البطالة إلى مستوى ٥,٣٪.

الدولار يتعافى أمام سلة من العملات

لندن - وكالات

عزز الدولار تعافيه أمام سلة من العملات أمس بعدما انتعش في الجلسة السابقة من أدنى مستوى في سبعة أسابيع أمام الين واليورو على خلفية تصريحات اثنين من مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

وقال متعاملون طبقاً لـ(رويترز) إن بعض التداولات الضعيفة على الدولار التي سادت خلال الأسبوع الماضي تبددت بفعل تصريحات رئيس بنك نيويورك الاحتياطي الاتحادي وليام دادلي وزميله رئيس بنك أتلانتا دينيس لوكهارت التي حذرا فيها من أنه ربما سيكون على البنك المركزي رفع أسعار الفائدة في سبتمبر أيلول

وارتفع الدولار ٠,٢ بالمئة في التعاملات الأوروبية المبكرة أمس أمام سلة من العملات التي تستخدم لقياس متانة العملة الأمريكية على نطاق أوسع بينما ارتفع الدولار أيضاً ٠,٥ بالمئة إلى ١٠٠,٨١ ين بعدما هبط إلى ٩٩,٥٥٠ ين في الجلسة السابقة وهو أدنى مستوى له أمام العملة اليابانية منذ فترة ما بعد تصويت بريطانيا لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي في الرابع والعشرين من يونيو حزيران ، فيما نزل اليورو ٠,١ بالمئة إلى ١,١٢٦١ دولار بعد الارتفاع إلى ١,١٣٢٣ دولار في التعاملات الخارجية وهو أيضا أعلى مستوى له منذ الرابع والعشرين من يونيو حزيران ، بينما خسر الدولاران الاسترالي والنيوزيلندي ٠,٣ بالمئة لينخفض الأول إلى ٠,٧٦٧٢ دولار أمريكي والثاني إلى ٠,٧٢٦٠ دولار أمريكي بعدما استفادا بقوة من موجة البيع التي لاحقت العملة الأمريكية الأسبوع الماضي.

مصر تعرض رخص الجيل الرابع للمحمول على الشركات

القاهرة - وكالات

كشف مسؤول رفيع في وزارة الاتصالات المصرية عن موافقة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على الشكل النهائي لرخص الجيل الرابع مبينا أنه سيرسلها للشركات الأحد المقبل.

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه طبقا لـ(رويترز) أمس إن الجهاز وافق على الشكل النهائي لرخص الجيل الرابع وسيقوم بارسالها لشركات الاتصالات يوم الأحد مع إعطائهم مهلة زمنية للحصول على الرخصة والتوقيع حتى ٢٢ سبتمبر الساعة ١٢ ظهرا (بتوقيت القاهرة)."

وكان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد أبلغ المصرية للاتصالات - التي تحتكر خدمات الهاتف الثابت في البلاد - وشركات المحمول العاملة في مصر في يونيو حزيران بتفاصيل وشروط ترخيص خدمات الجيل الرابع وطلب منها إبداء الرأي في موعد أقصاه الأسبوع الأول من أغسطس آب ٢٠١٦. لكن الجهاز لم يتلق ردا سوى من الشركة المصرية للاتصالات التي أعلنت موافقتها.

وتعمل في مصر ثلاث شركات لخدمات الهاتف المحمول هي فودافون مصر التابعة لفودافون العالمية وأورنج مصر التابعة لأورانج الفرنسية واتصالات مصر التابعة لاتصالات الإماراتية. وتعارض الشركات الثلاث دخول أي مشغل رابع للمحمول في مصر التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٩٠ مليون نسمة.

وقال المسؤول لرويترز "سيتم منح ترددات إضافية للشركات التي ستحصل على الرخصة لكن لا تغيير في شروط سعر الرخصة أو سداد نصف القيمة بالدولار."

وتشترط مصر - التي تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة وتعاني من شح العملة الصعبة - الحصول على ٥٠ بالمئة من قيمة الرخصة بالدولار وهو ما ترفضه شركات المحمول بجانب رفضها لحجم الترددات المطروح.

وفي حالة الحصول على الرخصة ستدفع المصرية للاتصالات نحو سبعة مليارات جنيه (٧٨٨,٣ مليون دولار) نظير رخصة الجيل الرابع في حين ستدفع أورنج ٣,٥ مليار جنيه ونفس القيمة لفودافون وستكون شركة اتصالات ملزمة بدفع نحو خمسة مليارات جنيه للحصول على خدمات الجيل الرابع.

وتأمل مصر بجمع نحو ٢٢,٣ مليار جنيه (٢,٥١ مليار دولار) من طرح التراخيص الجديدة وترى أن الرخصة الموحدة التي تنوي طرحها ستجعل جميع شركات الاتصالات تعمل دون تمييز أو احتكار كما ستعزز إيرادات الدولة.

وتعمل مصر على تفعيل خدمات الجيل الرابع منذ أبريل نيسان ٢٠١٣. لكن مع كل تغيير وزاري يتم تغيير خطط الطرح تارة من خلال الطرح في رخصة موحدة للاتصالات وتارة أخرى من خلال طرح خدمات الجيل الرابع بمفردها مع تغيير قيم الرخص مع كل وزير.